

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٧

بشأن الضريبة الجمركية على المصايح الكهربائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفات الجمركية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون سعر ضريبة الوارد الجمركية على المصايح الكهربائية المنصوص عليها في البند ٢٠/٨٥ (١) من التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه بنفثة ٢٠٪ من قيمتها .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ من سنة ١٣٩٧ (١٧ فبراير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠٤٢ لسنة ١٩٧٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن قانون الحكم المحلي ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن تفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة عملية المياه المرشحة الجديدة ببنى سويف على أرض مساحتها ١٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ٢١ سهما .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة والموضح بيان موقعها واسمائها ملاكها بالكشف والمذكرة والرسم الهندسي المرفق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٤ من سنة ١٣٩٦ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦)

محمد صالح

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٢ لسنة ١٩٧٦

في إطار خطة الدولة التي تهدف إلى رفع المستوى الصحي للمواطنين عن طريق توفير مياه الشرب النقية في جميع أنحاء الجمهورية عن طريق إنشاء عمليات المياه الجديدة وتدعيم العمليات القائمة لمواجهة الزيادة في استهلاك مياه الشرب المترتبة على زيادة السكان والتقدم العمراني - وافق كل من السيد محافظ بنى سويف والمجلس المحلي للمحافظة على إقامة مياه مرشحة جديدة ببنى سويف .

وقد تم اختيار الموقع المناسب لإقامة هذه العملية الموضح حدوده ومعاله على الرسم المرفق . وهو عبارة عن قطعة أرض زراعية مساحتها ١٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ٢١ سهما واقعة بحوض حيدر بتر ٨ جزائر قسم أول وهي ملك كل من السادة المذكورين بالكشف المرفق الذين لم يوافقوا على نزع ملكية الأجزاء المتناخلة في المشروع من أملاكهم .

وللصيغة العاجلة لهذا المشروع الحيوى فقد أصدر السيد محافظ بنى سويف قرارا بالاستيلاء المؤقت على المساحة المذكورة حيث بدئ في تنفيذه .

ونظرا لأن الأرض المطلوب نزع ملكيتها للنفعة العامة أرض زراعية فقد عرض الموضوع على اللجنة العليا للبيت في طلبات الترخيص لإقامة مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية حيث وافقت على إقامة المشروع .

وقد أشارت الهيئة العامة لمياه الشرب إلى أن المبلغ اللازم للتفويض عن نزع الملكية البالغ قدره ١٨٠٠٠ جنيه قد أودع تحت تصرف الهيئة العامة

للساحة لصرف التفويضات لمستحقيها ، وطلبت السير في إجراءات استصدار قرار رئيس الجمهورية باصتبار مشروع إقامة عملية المياه المرشحة ببنى سويف من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

وفي ضوء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن التفويض في مباشرة بعض الاختصاصات ، يشرف وزير الإسكان والتعمير بعرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء المرفق مفرغا في الصيغة القانونية . برجاء التفضل باعتماده في حالة الموافقة .

وزير الإسكان والتعمير

مهندس : عثمان أحمد عثمان